نغمة «التحبيذ» الجديدة والعلاقة بين تصريحات الوجهاء ونواياهم

كامب ديفيد يدخل السوق

بدلا من "السياسة" وكيلا يرهق احد نفسه بالتفكير في نتائج اجتماع كامب ديفيد" اخترنا هذا الاسبوع ان يهتم بالحركة التجارية اثر مواقفه الكميست الاسرائيلي على عقد صلح منفرد مع السادات.

ومن الواضح ان اهتماما كان منصبا على اولئك الذين يملكون قوة التأثير على الحركة التجارية اي الذين يملكون المال الكثير، والرغبة المحنونة للكسب.

وقد دخل، "كامب ديفيد" الحوق واصبح محببا لدى سماسرة البيوت والاراضي. بحيث سميت اكثر من "فيلا" في رام الله والقدس وحدث لحم بهذا الاسم.

ولكن يقيت امام اصحاب تلك الفيلات، وامام بعض سماسرة الاراضي مشكلة وهي تحديد مقر "الادارة الذاتية" قبل الاستثمار في العقارات هناك من يدعي ان موظفا امريكيا كبيرا في القدس نصحهان يستثمر في رام الله. وآخرون يقولون ان رئيس الوزارة الاسرائيلية لن "يساوم" عن مشروعه بجعل بيت لحم مقرا للادارة الذاتية بعد ان "يساوم" عن مستوطنات سيناء.

غير ان بعض هؤلاء السماسرة يدعي ان الرئيس السادات الذي اصبحت الاسماعيلية شبه مقر دائم له، يفضل مدينة اريحا لتكون عاصمة الادارة الذاتية، لوجودها قرب ممر حيوي مثل الاسماعيلية، وتسهيل رحلتها بمدير ناحية الشونة الجنوبية في يوم من الايام..

وبناء عليه يطلب اصحاب هذا الرأي ان يطلق اسم كامب ديفيد على منطقة معينة قرب جسر دامية او على المشروع الانشائي. وذلك ليكون كامب ديفيد" الفلسطيني ليس بعيدا عن عاصمة الادارة الذاتية وهي "الحزام الامني" الاسرائيلي في منطقة الاغوار.

ويؤكد جميع المتنافسين على تحديد مقر عاصمة الادارة الذاتية ان خلافهم ذو صفة تجارية بحتة. وهم يحاولون حله عن طريق مؤسسات غير سياسية، كما يقولون، مثل بعض القنصليات الاجنبية..

مذكرات احتجاج الى سيمحا ايرليخ

وتبدي كوليك

ارسل ممثلو النقابات المهنية (الاطباء والمحامين والصيادلة والمهندسين) والغرفة التجارية العربية وعدد من تجار المدينة، مذكرة احتجاج الى وزير المالية الاسرائيلي سيمحا ايرليخ اعربوا فيها عن احتجاجهم على التقديرات العالية الباطلة لضريبة الدخل وضريبة القيمة الاضافية. واشتكوا ايضا من الاجراءات والاساليب اللاانسانية والتي تتعارض مع القوانين الدولية في جباية هذه الضرائب، كما استعرض هؤلاء في مذكرتهم الاوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعاني منها الفرد العربي بسبب انخفاض الدخل والكساد والركود الاقتصادي وعدم الاستقرار المالي والتخفيضات المتلاحقة في قيمة الليرة الاسرائيلية. وفي النهاية اكدت المذكرة بالطلب من وزير المالية الاسرائيلي بمراعاة ظروف السكان العرب واوضاعهم الاقتصادية لاوردهم العالية المحدودة عند فرض ضريبة الدخل.

وفي ناحية اخرى ارسلت الغرفة التجارية العربية في القدس بمذكرة احتجاج الى رئيس بلدية "اورشليم" تدي كوليك تحتج فيها على ضرائب البلدية المرتفعة التي تفرض على المواطنين العرب. وجاء في هذه المذكرة ان السكان العرب في القدس ومؤسساتهم المحدودة الدخل لا يستطيعون تحمل العبء المتزايد لهذه الضرائب. وطالبت المذكرة باعادة النظر في هذه

جميع الوجهاء تقريبا في الضفة الغربية وقطاع غزة يعلنون انهم يعارضون اتفاق كامب ديفيد ويطالبون بدولة مستقلة او بحق تقرير المصير او بالسيادة العربية على الضفة والقطاع.

وقد قال عدد من هؤلاء هذا الكلام لاثيرتون، ونشر باحرف بارزة في اليوم التالي.

واستنادا الى هذا كله. ظهرت نغمة "التحبيذ" وامكانية الاستفادة من مواقف هؤلاء "الوجهاء" وضرورة تعزيز العلاقة بهم والتاثير على موقفهم..

ويبدو ان اصحاب دعوة "التحبيذ" او بعضهم على الاقل لم يتمعن جيدا في موقف اولئك "الوجهاء".. ولم يلاحظ انهم قدموا مطالبهم التي اعلن عنها للولايات المتحدة وانهم متمسكون بالدور الاميركي رغم اتضاح حقيقة هذا الدور في اتفاقات كامب ديفيد

وحتى بعض الممتنعين عن مقابلة اثيرتون طلبوا منه ان يذهب لمفاوضة منظمة التحرير. وقد يكون هذا الطلب بحسن نية وبلا تبصر لابعاد ذلك ولكنه يعني انهم يقبلون ان تعتمد منظمة التحرير الدور الاميركي مثلما اعتمده السادات.

وعلى الارجح ان بعض هؤلاء لا يفرق بين الطلب من اميركا بالاعتراف بمنظمة التحرير، وبين الطلب منها التفاوض مع منظمة التحرير ومايتضمن هذا الطلب من تكريس للدور الاميركي وما يتفرع عنه من حلول ثبت بالوثائق انها ليست في صالح الفلسطينيين.

على اي حال هناك عدد من "الوجهاء" واضحين تماما في التزامهم بالدور الاميركي وفي رغبتهم في التفاوض لا دخال بعض التعديلات على اتفاق كامب ديفيد وهم منسجمون تماما مع الموقفين الاردني والسعودي.

ولهذا فان موقف هؤلاء الوجهاء يختلف جذريا عن موقف اولئك الذين يعارضون الدور الاميركي، ويستندون الى تجربة السادات ليؤكدوا ان الاعتماد على اميركا لن يقود الى تحقيق الشعارات التي يطرحونها في الوقت الحاضر.

واذا كان هناك ثمة تماثل بين مواقف "الوجهاء" ومواقف الاوساط الوطنية المعارضة لاتفاق كامب ديفيد فان هذا التماثل ذو طبيعة عارضة.

والبرهان على ذلك التماثل الذي كان قائما بين مطالب السادات ومعارضيه عندما بدا توجهه الى الولايات المتحدة واعلانه ان اوراق الحل بيدها.

ومن هنا فان دعاة التحبيد في الوقت الحاضر عليهم الا ينسوا ان بين الشعارات ووسائل تحقيقها علاقة عضوية وانه حينما تكون الوسائل خاطئة ومشبوهة فان النتائج ايضا ستكون مشبوهة. ونتائج النهج الساداتي برهان على ذلك.

وعلى هذا الاساس يكون امراغير قابل للتصديق ان يعارض اناس في النتائج التي توصل اليها السادات ويتمسكون بالطريقة التي قادته الى تلك النتائج..

مثل هؤلاء يكون التوجه لتحبيدهم كما يفكر البعض هو تحييد لمعارضيهم ازاء النشاط الذي يقومون به والاتصالات التي يجرونها مع اطراف اتفاقية كامب ديفيد.

وقد قبل يوما دعوا السادات يحاول ولا تهاجمو واستغل السادات ذلك ليوغل في مسرته الى كامب ديفيد.

والان تردد نفس العبارات.

ان هذا تكرار للخطأ... والتحبيد ليس قضية شطارة او "فهلوة" يستطيع ان ينجزها هذا الشخص او ذاك. بل هو مسالة تخضع لشروط موضوعية في مقدمتها الموقع الطبقي للجهة التي يراد تحبيدها وتوازن القوى القائم في الظرف الملموس عند التوجه للتحبيد.

واذا كان هناك بين اولئك "الوجهاء" من لم يكن محايدا في ظروف افضل من الان وكان يتجاوب مع محاولات خلق البدائل ومع الادارة المدنية قبل وقت طويل من الصلح المنفرد ومن احداث لبنان وايلول في الاردن. فما الذي يجعل البعض يظن ان تحبيده بات ممكنا الان؟.

لا شك ان هناك غاية اخرى يمكن تحبيدها ولكن التحبيد ينبغي قياسه لا بنوع الشعارات وحدها ولكن ايضا بالوسائل المراد بها تحقيق تلك الشعارات.

وبدون ذلك يصبح من المشروع التساؤل: من سيحبد من؟ ولاية غايات؟.؟

ما قاله المبعوث الاميركي «للزعماء» نسخة عما قيل للسادات قبل «مبادرته»

بعد توقيع اتفاقيات كامب ديفيد واعلان كل من مصر واسرائيل والولايات المتحدة عن عزمها تنفيذ الاتفاق الخاص بالضفة الغربية وقطاع غزة، عاد تيار من تسميهم اجهزة الاعلام الغربية "بالمعتدلين" الى الظهور مرة اخرى. وهو يتخذ هذه المرة موقف المعارضة الظاهرية لبنود اتفاق كامب ديفيد ولكن يقبل بالنهج الذي حققه ذلك الاتفاق.

وبعبارة اخرى ان هذا التيار لا يوافق على النتيجة المعلنة للحل الاميركي ولكن في نفس الوقت يلتزم باطار ذلك الحل وحدوده ومعطياته العامة.

ويقول هؤلاء "المعتدلون" ان من الممكن ادخال "تعديلات" في مشروع الادارة الذاتية بحيث يتحول هذا المشروع الى جسر لبلوغ الاستقلال الوطني، والمهم الان هو مواصلة البحث والتشاور مع الموفدين الاميركيين ومع بعض الدول العربية واستغلال الامكانيات المتاحة للوصول الى وعد اميركي باقناع الحكومة الاسرائيلية بقبول مبدأ السيادة العربية على الضفة الغربية بعد انتهاء الفترة الانتقالية ولا يطالب اصحاب هذا الاتجاه بان تعلن اسرائيل سلفا عن مثل هذا التوجه، كما لا يطالبون الولايات المتحدة بان تعلن هي الاخرى عن الوعد المطلوب منها.

ولكنهم يطلبون "تطمينات" بان يقدم مثل هذا "الوعد" في الوقت المناسب.

وقد قدم المبعوثون الاميركيون الذين اتصلوا بعدد من هؤلاء المبعوثين ايضاحات عامة، منها ان توقيع اتفاق الصلح مع مصر سيغير المناخ النفسي في اسرائيل والبلاد العربية، وسينعكس بالتالي، ومع توطد العلاقات السلمية بين مصر واسرائيل، مفهوم "الامن" لدى غالبية سكان اسرائيل، وسيكون عندئذ ممكنا استجابة الحكومة الاسرائيلية لتطوير الادارد الذاتية نحو نوع من الاستقلال ضمن علاقة محددة بالاردن.

كما المح هؤلاء المبعوثون ان المناخ النفسي والوضع السياسي العام سيتغيران في البلاد العربية بعد تحول اتفاق "كامب ديفيد" الى واقع وستجد بعض الدول العربية نفسها في وضع افضل للتصالح مع اسرائيل، كما سيضعف خلال هذا الوقت تأثير منظمة التحرير الفلسطينية، والقوى "الراديكالية" و "المتطرفة" في البلاد العربية.

ويضيف هؤلاء المبعوثون الاميركيون ان كل ذلك سيساعد على تبديد مخاوف اسرائيل من استخدام الضفة الغربية وقطاع غزة، في حالة التخلي عنهما الان، الى نقاط وثوب عسكرى ضدها في المستقبل.

ولهذا فان ما يطالب به "المعتدلون" كما يقول المبعوثون الاميركيون سيكون من باب تحصيل الحاصل، وانه جزء من عملية "تطور في المنطقة لا يملك احد، على حد تعبيرهم، وقفها.

وقد حمل بعض هؤلاء "المعتدلين" وجهة النظر هذه واستخدموها في مشاورات متعددة الجوانب قاموا باجرائها خلال الاسبوع المنصرم ولا يزالون.

وقد قبل لذلك البعض ان السادات عند بداية ارتباطه بالحل الاميركي سمع مثل هذه الحجة، واستخدمها بدوره في احاديثه العامة والخاصة.

واعطى التأكيدات على ان الدور الاميركي في حل مشكلة الشرق الاوسط سيعيد له الارض والحقوق الفلسطينية. وان المسالة تتطلب فقط ازالة المخاوف المتبادلة وكسر الحاجز النفسي القائم بين العرب واسرائيل.

وقد زار القدس، استنادا الى هذا الافتراض، واعلن من على منبر الكنيست ان مصر مستعدة للسلام مقابل اعادة "جميع الاراضي المحتلة منذ حرب ١٩٦٧" واقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة".

ولكن بعد اقل من سنة وقع السادات على اتفاق لا يضمن المطالب التي طرحها في خطابه امام الكنيست الاسرائيلي، بل يتضمن التخلي عن هذه المطالب.

واضاف من تحدث مع ذلك البعض "المعتدل" انه اذا كان السادات وهو رئيس اكبر دولة عربية لم يحقق ما التزم به، فكيف يمكنكم تحقيق ذلك بعد ان التزمت مصر بالصلح مع اسرائيل، وبعد ان تلتزمون باتفاق لا يعطيكم حق الاعتراض على ما قرر بشأن الضفة والقطاع، وان كان يعطيكم حق الاقتراح ويعطي الاخرين حق الرفض او القبول؟..

واكثر من ذلك ان قبولكم سيعطي الجانب الاخر ميزة هامة دون مقابل. وهي اخلاء طرف القوى العربية والدولية من اية مسؤولية او قرارات اتخذت بشأن القضية الفلسطينية، وسيوسع الانقسام الفلسطيني مثلما وسعت "مبادرة" السادات الانقسام العربي. وهذا كله سيجعلكم في وضع اقل قدرة حتى على اقتراح تعديلات في خطة الادارة الذاتية. وما قاله المبعوثون الاميركيون لكم عن "عملية التطور" في المنطقة صحيح. ولكنها تدار في الوقت الحاضر لخدمة الطرف الاخر. ونتائجها، المقدرة سلفا، ستكون في حالة معاشاتها، تكريس الواقع الراهن بمشاركتكم.

والدليل على ذلك ان السادات الذي قبل بنفس المنطق، فقد وهو يتابع عملية كسر "الحاجز النفسي" الاسرائيلي العربي، كافة المرتكزات التي يستطيع الوقوف عليها لتحقيق المطالب التي اعلن، باسمها، انه زار القدس، وباسمها ايضا، ذهب الى "كامب ديفيد".

ولهذا فان متابعة نفس النهج الذي سار عليه السادات سوصل الى نفس النتيجة اي الى طلاق كامل مع المطالب التي بدأ على اساسها السير على ذلك النهج..